لبنان يتجاوز حقوق الإنسان بترحيل اللاجئين قسراً

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

أيار/ مايو 2023

لبنان- بيروت

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) هو جمعية حقوقية غير ربحية وغير حكومية تأسس في لبنان عام 2017. مقره بيروت وباريس، ويضم مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الخبرة في المجال القانوني والمناصرة المحلية والدولية. انطلق بنشاطه من لبنان لإيمانه بدعم واقع حقوق اللاجئين في وقت ارتفعت فيه الانتهاكات الجسيمة بحقهم. يعمل (ACHR) بشكل متخصص في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان للاجئين، وينشر إصدارات دورية بهدف التوعية والمناصرة المحلية والدولية لضمان حقوق اللاجئين في بلدان اللجوء لحين عودتهم الطوعية والكريمة والآمنة إلى بلدهم الأصلي.

المحتويـــات

الملخص التنفيذي **03**

ملخص منهجية البحث والتوثيق **05**

المقدمة **06**

توثيق الحقائق – تحليل بياني **07**

شهادات ضحايا وناجين **10**

الشهادة الأولى 10

الشهادة الثانية 10

الشهادة الثالثة 11

الشهاد الرابعة 11

الشهادة الخامسة 11

كتلة عوامل تعزز سياسات الترحيل القسري **12**

عوامل قانونية 12

عوامل مجتمعية 13

عوامل اقتصادية 13

عوامل سياسية 13

سوريا غير آمنة **14**

القوانين الدولية والمحلية في ضوء عمليات الترحيل القسري **15**

الخاتمة والتوصيات **16**

الحكومة اللبنانية 16

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 16

المجتمع الدولي والجهات المانحة 16

الملخص التنفيذي

أدى النزاع المسلح في سوريا إلى تشريد ملايين السوريين، سواء عبر اللجوء إلى الدول المجاورة أو النزوح داخليًا. ومن بين الدول المجاورة، يأتي لبنان كوجهة رئيسية للاجئين السوريين بحكم التلاصق الجغرافي. اضطر العديد من السوريين لاتخاذ قرار صعب بترك وطنهم ومناطقهم الأصلية للبحث عن حياة كريمة وآمنة. بسبب النزاع المسلح والانتهاكات الإنسانية التي تمارسها حكومة النظام السوري وغيره من الميليشيات المسلحة والمنتشرة على الأراضي السورية.

تكاثرت في الآونة الأخيرة إصدار تصريحات سياسية لبنانية[1] تعتبر أن النزاع المسلح قد انتهى، وأن اللاجئين السوريين في البلاد يجب أن يخضعوا لخطة "العودة الطوعية" التي اقترحتها الحكومة اللبنانية في أواخر العام 2022، والتي تقوم على إعادة 15 ألف لاجئ شهريًا، مع غياب أي مشاركة رسمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار تقييم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية حول حقيقة الوضع في سوريا.

يقوم التوجه السياسي الأخير في لبنان بإجبار اللاجئين السوريين على العودة إلى بلدهم، ويتضمن هذا التوجه سياسات تزيد من انعدام الأمن القانوني للاجئين السوريين في لبنان، حيث شهد نيسان/ إبريل 2023 تصاعد الحملات الأمنية التعسفية ضد أماكن سكن اللاجئين في عدة مناطق في لبنان، مثل برج حمود وحارة صخر ووادي خالد والهرمل، إلى جانب قضاء الشوف وقضاء كسروان. وتم اعتقال العديد من اللاجئين السوريين تعسفيًا وترحيل آخرين قسريًا.

تزامنًا مع الحملة الأمنية، أصدرت العديد من البلديات اللبنانية قرارات تعسفية تقيّد حرية تنقل اللاجئين وتحرمهم من حقوقهم الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الأحزاب السياسية اللبنانية وبعض الوزراء في حكومة تصريف الأعمال الحالية بإثارة الشارع اللبناني من خلال تصريحاتهم المسيئة بحق اللاجئين السوريين. وقد استخدموا قضية اللاجئين كسبب رئيسي لتفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، دون مراعاة ضرر هذه التصريحات السلبية على العلاقات بين الشعب اللبناني واللاجئين السوريين. كما تجاهلت الحكومة اللبنانية الحالية والحكومات السابقة، منذ بداية أزمة اللجوء السوري إلى لبنان، ضرورة وضع سياسات واضحة تحترم حقوق الإنسان للتعامل مع قضية اللاجئين السوريين.

في الواقع، لم تبلغ سوريا حالة من الأمان المناسب لعودة اللاجئين السوريين إلى مناطقهم الأصلية، حيث انهار الاقتصاد جراء النزاع القائم في البلاد، وتدمرت العديد من البنى التحتية والمرافق العامة والأبنية السكنية، من دون أي ملامح واضحة حول توقيت إعمارها بتنسيق دولي، ونتيجة لذلك، يعيش أكثر من 80% من السكان في سوريا تحت فقر مدقع[2]، فضلًا عن استمرار الأعمال العدائية في بعض المناطق، والاعتقالات التعسفية من قبل مختلف أطراف النزاع، على رأسهم الحكومة السورية، حيث يتهم ضباط المخابرات السورية اللاجئين العائدين إلى بلادهم بعدم الولاء أو "مشاركتهم بأعمال إرهابية" أو إجبارهم على تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، وهذا استهداف واضح بسبب قرارهم بالفرار من سوريا خوفًا على حياتهم من النزاع المسلح.

يوثق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) في هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق المداهمات الأمنية والاعتقالات التعسفية بحق اللاجئين السوريين تمهيدًا لترحيلهم قسرًا إلى سوريا، يستند التقرير إلى معلومات جُمعت من خلال عشرات الشهادات أجراها فريق العمل مع ضحايا وناجين من اللاجئين، و/أو أقاربهم من الدرجة الأولى و/أو الثانية، و/أو شهود على حوادث الاعتقالات التعسّفية الجماعية والترحيلات القسرية منذ بدء الحملة الأمنية. ويعرض التقرير منهجية الحملة الأمنية وآثارها السلبية على قدرة اللاجئين على عيش حياة كريمة، في ظلّ غياب تام لمؤسسات الدولة المسؤولة عن رقابة حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات في هذا السياق.

إذ وثّق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) منذ بداية نيسان/ابريل 2023 حتى 16 أيار/مايو2023، ما لا يقل عن 22 عملية مداهمة أمنية نفذها الجيش اللبناني في أماكن سكن لاجئين سوريين في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ما لا يقل عن حاجزين أمنيين مؤقتين أحدهما في جونيه والآخر في زحلة دوار الرحاب. تم على أثر كل ذلك اعتقال 808لاجئًا اعتقالًا تعسفيًا من (بينهم 17 لاجئًا يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و24 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين)، حيث تعرض بعضهم للضرب و/أو المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة من قبل أفراد في الجيش اللبناني. فيما تم ترحيل ما لا يقل عن 336 لاجئًا من المعتقلين/الموقوفين إلى خارج الحدود اللبنانية قسرًا، (بينهم 12 لاجئ يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و22 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين).

لا يقل عن

22

عملية مداهمة أمنية

بحسب توثيق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)
منذ بداية نيسان/ابريل 2023 حتى 16 أيار/مايو 2023

808

عدد اللاجئين الذين
تم اعتقالهم

بحسب توثيق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)
منذ بداية نيسان/ابريل 2023 حتى 16 أيار/مايو 2023

وقال 75 لاجئًا من المرحلين لـ ACHR بأن السلطات السورية أعادت تسليمهم إلى مهربي بشر المتواجدين على الحدود اللبنانية والتفاوض معهم لأعادتهم إلى لبنان لقاء مبالغ مالية تتراوح بين 150 و300 دولار أمريكي للفرد الواحد، بينما وصلت المبالغ المالية إلى نحو 3000 دولار أمريكي للأفراد الذين يواجهون مخاطر أمنية مباشرة في سوريا. وأكّد 51 لاجئًا منهم أن الجيش اللبناني قام بتسليمهم إلى السلطات السورية بشكل مباشر.

وقد رصد مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) حوالي 32 عمليات مداهمة أمنية و/أو حواجز أمنية تم تداولها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، والمعلومات الأولية التي حصل عليها الباحثين الميدانيين تقول بأن أعداد المعتقلين تعسفيًا تراوحت بين 900 و1400 شخص، ولم يتسنّ للفريق التوثيق والتحقق من دقّة أعداد اللاجئين الذين تم اعتقالهم وترحيلهم، فيما تداول ناشطون أن أعداد الترحيل القسري وصلت إلى نحو 700 حالة ترحيل خلال فترة الحملة الأمنية حتى صباح يوم الثلاثاء 16 مايو 2023.

وعلى ما يبدو فإن هذا التصعيد عبر الحملة الأمنية يستند لقرار تعسّفي أصدره مجلس الدفاع الأعلى القاضي بترحيل السوريين الداخلين إلى لبنان بطريقة غير قانونية بعد تاريخ 24 نيسان 2019، ومن دون الاستناد إلى الوضع الأمني لحالة اللاجئين الذين قد تتعرض حياتهم للخطر في سوريا جراء عمليات الترحيل القسري، وإن مثل هذه القرارات تخالف الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الموجودة في مقدمة الدستور اللبناني. وبحسب مراقبة مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) لحالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين خلال السنوات الأربعة الماضية، فإن لبنان لا يزال يستخدم ملف اللاجئين السوريين كـ ورقة مساومة وضغط على المجتمع الدولي، مع الملاحظة بأن التصعيد يحصل قبيل المؤتمرات الدولية الداعمة لسوريا، كـ مؤتمر بروكسيل المزعم انعقاده في منتصف شهر حزيران/يونيو القادم.

يوصي مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) الحكومة اللبنانية بالالتزام بالاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية، وأهمّها الالتزام بالمادّة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب[3] التي يضمنها الدستور، ومنح اللاجئين حق الحماية القانونية. وإيقاف خطة إعادة اللاجئين وعدم ترحيلهم قسرًا إلى سوريا. بالإضافة إلى إلغاء العمل بالقرارات التي تسمح بترحيل اللاجئين، بما في ذلك قرار المجلس الأعلى للدفاع رقم 50/أ/م ج اد/س تاريخ 15 نيسان/أبريل 2019، وقرار المدير العام للأمن العام رقم 43830/ق.م.ع تاريخ 13 أيار/مايو 2019.

كما يجب على الحكومة اللبنانية التوقف عن التحريض الإعلامي ضد اللاجئين ضمن تصريحات السياسيين والمسؤولين الحكوميين، ووضع سياسات واضحة لكيفية التعامل مع اللاجئين بما يتوافق مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان بالقانون الدولي، والسماح للضحايا المهددين بالترحيل بالطعن في تلك القرارات الصادرة بحقّهم لدى المراجع القضائية المختصة، ومنح اللاجئين الحق في طلب إقامات قانونية والطعن بالرفض من دون فرض شروط تعجيزية.

ويوصي ACHR مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفعيل دور مكتب الحماية التابع لها، وتوفير التمثيل القانوني، والإجابة على الطلبات العاجلة لمساعدة اللاجئين المعرضين للترحيل، وإعطاء الأولوية دائمًا لحماية اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل، تفعيل سياسات إعادة التوطين أو الحماية المؤقتة في البلدان الثالثة، وتوفير المأوى للاجئين الذين يفتقرون إلى الأمان في أماكن إقامتهم.

كما يوصيACHR المجتمع الدولي والجهات المانحة العمل على الضغط على الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرارات صارمة لمكافحة الترحيل القسري، ودعوتها بالتراجع عن قرارات الترحيل القسري والاعتقالات العشوائية الدورية بحق اللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين.

336

من المعتقلين/ الموقوفين
تم ترحيلهم قسرا

بحسب توثيق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)
منذ بداية نيسان/ابريل 2023 حتى 16 أيار/مايو 2023

ملخص منهجية البحث والتوثيق

يبدأ فريق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) ضمن منهج البحث والتوثيق بجمع المعلومات من مصادر مختلفة باستخدام وسائل متنوعة مثل إجراء اللقاءات الشخصية المباشرة مع الضحايا، والاتصالات الهاتفية معهم والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وبعد ذلك، يتم التحقق من صحة المعلومات باستخدام مصادر خاصة بفريق العمل مثل تقاطع المعلومات والتحقق من مصداقية المصادر نفسها ببعض الأحيان، ومن ثم تحليل المعلومات وتصنيفها وتحديد مصدرها بالإضافة إلى تقييم صحتها ومصداقيتها. يقوم ACHR بتوثيق المعلومات المجموعة بالتفصيل وفقًا للمعايير الدولية للتوثيق، ويتضمن ذلك تحديد المسؤوليات والأضرار المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ويهتم فريق العمل بجمع بعض الأدلة القانونية التي تجرّم و/أو تدين الجهة المسؤولة إذا كانت متاحة أثناء توثيق الحادثة.

يعتمد فريق العمل لـ ACHR على مجموعة من القواعد والمعايير التي يلتزم بها ويراعيها خلال أداء مهامه، من أهمها الموضوعية والحيادية، لا ينحاز فريق العمل إلى أي طرف من أطراف الانتهاك الحاصل، ويتحرى الدقة للحصول على المعلومات، ويراعي سرية المعلومات التي يشاركها الضحية أو ذويه، كما أنه يعمل على احترام خصوصية الضحايا ويوفّر أماكن مناسبة وآمنة لهم لإجراء المقابلات، أو إجراءها عبر وسائل اتصالات آمنة. بهدف تمكين الضحايا من الدفاع عن أنفسهم وطرح قضاياهم في التقارير والأبحاث التي يتم نشرها بطريقة آمنة.

يبحث فريق العمل خلال المقابلات عن المعلومات المرتبطة بطبيعة الانتهاك، ومكان حدوثه بالإضافة إلى التعرف على الأطراف المشاركة في الانتهاك وجمع معلومات عنهم وعن الضحية وشهود العيان، كما يعمل الفريق على جمع أي مستندات ووثائق رسمية وغير رسمية أو أدلّة لإثبات الواقعة.

قد يواجه فريق العمل صعوبات في الحصول على المعلومات في بعض الحالات لأسباب أمنية، مثل خطر الإضرار بسلامة الباحثين الميدانيين، أو خوف الضحايا من تقديم المعلومات بسبب التهديدات التي يمكن أن يواجهونها من السلطات، أو عدم السماح للفريق الميداني بالدخول إلى المناطق التي يحدث فيها الانتهاك، أو عدم إدراك الضحايا لأهمية توثيق الانتهاكات ضد حقوق الإنسان.

يتم نشر التقارير والنتائج المتعلقة بالتوثيق لتوعية الجمهور والمؤسسات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، ومتابعة الحالات الموثقة والتواصل مع الجهات المعنية لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان. كما يساعد ACHR في فهم الوضع الحالي للضحايا ومخاطبة الجهات المسؤولية عن الانتهاكات بشكل مباشر من خلال توصياته التي ينشرها بالطرق العرفية.

المقدمة

خلال الفترة الماضية، كان لبنان من أبرز البلدان التي تمارس إجراءات ضاغطة بشكل مباشر وغير مباشر على اللاجئين السوريين بهدف ترحيلهم قسرًا إلى سوريا، على الرغم من أن سوريا لا تزال بلد غير آمن، إلا أن لبنان من أكثر الدول المضيفة التي دعت لمبادرات "العودة الطوعية" للاجئين في ظل النزاع المسلح وعدم الاستقرار الأمني القائم منذ أكثر من عقد حتى الآن في سوريا.

وفي سياق ذلك، يتم فرض قرارات تعسفية بشكل ممنهج من قِبَل السلطات اللبنانية، وتأتي هذه القرارات في توقيت يتزامن مع فرض شروط صعبة جدًا على اللاجئين، وفي الوقت نفسه، لا تتخذ الجهات التنفيذية المعنية أي إجراءات للحد من خطاب الكراهية والتحريض على اللاجئين، الذي ينتشر بشكل متكرر عبر التصريحات في الساحة السياسية أو وسائل الإعلام المحلية.

لبنان يعاني من أزمة اقتصادية غير مسبوقة، تسببت في انهيار الاقتصاد اللبناني لأكثر من عامين، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة اللبنانية وارتفاع معدلات البطالة بشكل حاد، بالإضافة إلى أزمات أخرى لها علاقة بالسياق اللبناني ومعظمها مرتبط بفترة تاريخية تسبق وجود اللاجئين السوريين في لبنان. لذلك لا يمكن أن يكون ذلك مبررًا للانتهاكات التي تمارسها السلطات اللبنانية ضد اللاجئين السوريين، ومن بين هذه الانتهاكات الاعتقال التعسفي والترحيل القسري الذي يجري مؤخرًا.

وثّق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) حالات اعتقال وترحيل قسري لعدد من اللاجئين الذين يملكون أوراق إقامة قانونية منتهية الصلاحية، وهذا يخالف حجّة السلطات اللبنانية بأن المرحلين السوريين دخلوا إلى لبنان بطريقة غير قانونية ولا يملكون أوراق إقامة قانونية. في ظل صعوبة يواجهها اللاجئون في الحصول على أوراق إقامة قانونية منذ أن فرضت المديرية العامة قرارًا يحمل شروط صعبة للغاية، رغم أن مجلس شورى الدولة أبطل القرار في عام 2018، ودعا وزارة الداخلية إلى التراجع عن القرار[4]، إلا أن وزارة الداخلية والبلديات لم تتراجع عن القرار الأخير حتى نشر التقرير.

بحسب ما وثقه ACHR، تتم عمليات الترحيل القسري الجماعي بحق اللاجئين وأسرهم في بعض الأحيان بعد اعتقالهم أو احتجازهم تعسفيًا، في ظل غياب آليات واضحة من قبل الحكومة اللبنانية في متابعة أوضاع المرحلين قسرًا من اللاجئين السوريين لدى الجانب السوري أو في المنطقة الحدودية بين لبنان وسوريا. ولا يمكن اعتبار أي خطة في سياق "العودة الطوعية" على أنها طوعية فعلًا إذا جرت في مكان الاحتجاز وإذا كان طالب اللجوء يفتقر إلى حق الوصول إلى سياسة عادلة للجوء، ولا ينبغي تطبيق تلك السياسة على وجه الخصوص في حالة بلد مثل سوريا، دون الاستقصاء عما إذا كان الوضع هناك يوفر لأولئك العائدين ملاذًا آمنًا.

ضمن هذا التصور الأمني الخطير على حياة اللاجئين العائدين إلى سوريا، فإن الترحيل القسري بحقهم يعني التوقيع على قرارات حتمية بإخفائهم أو تعذيبهم أو تعريضهم للخطر المباشر وغير المباشر أو خوضهم لتحديات معقدة أثناء محاولتهم العيش في مناطق مدمرة وغير صالحة للعيش الآمن والكريم. في الوقت الذي فيه ما يقارب 80% من اللاجئين السوريين فوق سن الـ15 عامًا لا يملكون أوراق الإقامة القانونية في البلاد[5] ما يعني زيادة مرجحة في عمليات الترحيل القسري بحق اللاجئين ما لم يتم إيقاف القرارات التعسفية من قبل السلطات اللبنانية.

> **يتم فرض قرارات تعسفية بشكل ممنهج من قِبَل السلطات اللبنانية، وتأتي هذه القرارات في توقيت يتزامن مع فرض شروط صعبة جدًا على اللاجئين.**

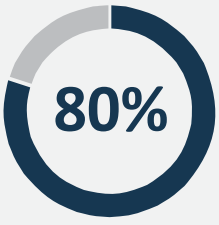

من اللاجئين السوريين فوق سن ال 15
يفتقرون إلى الإقامة القانونية

توثيق الحقائق – تحليل بياني

وثّق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) منذ بداية نيسان/ابريل 2023 حتى 16 أيار/مايو2023، ما لا يقل عن 22 عملية مداهمة أمنية نفذها الجيش اللبناني في أماكن سكن لاجئين سوريين في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ما لا يقل عن حاجزين أمنيين مؤقتين أحدهما في جونيه والآخر في زحلة دوار الرحاب. تم على أثر كل ذلك اعتقال 808 لاجئًا اعتقالًا تعسفيًا من (بينهم 17 لاجئًا يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و24 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين)، حيث تعرض بعضهم للضرب و/أو المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة من قبل أفراد في الجيش اللبناني. فيما تم ترحيل ما لا يقل عن 336 لاجئًا من المعتقلين/الموقوفين إلى خارج الحدود اللبنانية قسرًا، (بينهم 12 لاجئ يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و 22 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين).

وقال 75 لاجئًا من المرحلين لـ ACHR بأن السلطات السورية أعادت تسليمهم إلى مهربي بشر المتواجدين على الحدود اللبنانية والتفاوض معهم لأعادتهم إلى لبنان لقاء مبالغ مالية تتراوح بين 150 و300 دولار أمريكي للفرد الواحد، بينما وصلت المبالغ المالية إلى نحو 3000 دولار أمريكي للأفراد الذين يواجهون مخاطر أمنية مباشرة في سوريا. وأكّد 51 لاجئًا منهم أن الجيش اللبناني قام بتسليمهم إلى السلطات السورية بشكل مباشر.

وقد رصد مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) حوالي 32 عمليات مداهمة أمنية و/أو حواجز أمنية تم تداولها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، والمعلومات الأولية التي حصل عليها الباحثين الميدانيين تقول بأن أعداد المعتقلين تعسفيًا تراوحت بين 900 و1400 شخص، ولم يتسنّ للفريق التوثيق والتحقق من دقّة أعداد اللاجئين الذين تم اعتقالهم وترحيلهم، فيما تداول ناشطون أن أعداد الترحيل القسري وصلت إلى نحو 700 حالة ترحيل خلال فترة الحملة الأمنية حتى صباح يوم الثلاثاء 16 مايو 2023.

بدأت الحملة الأمنية في 5 نيسان/أبريل 2023، حينها قامت قوات من الجيش اللبناني بعدة مداهمات أمنية تعسفية لأماكن سكن لاجئين سوريين من منازل وتجمعات سكنية ومخيمات في عدة محافظات وأقضية لبنانية، أبرزها قضاء كسروان، وقضاء عالية، وقضاء الشوف، وقضاء المتن، وقضاء زحلة، وقضاء البقاع الغربي، وشملت عمليات المداهمات الأمنية تفتيش أماكن السكن واعتقالات تعسفية بحق مئات اللاجئين وأسرهم وترحيلهم قسرًا.

قال 75 لاجئًا من المرحلين لـ ACHR بأن السلطات السورية أعادت تسليمهم إلى مهربي بشر المتواجدين على الحدود اللبنانية والتفاوض معهم لأعادتهم إلى لبنان لقاء مبالغ مالية تتراوح بين 150 و300 دولار أمريكي للفرد الواحد

حوالي

32

عملية مداهمة أمنية

تم تداولها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي

تراوحت بين

900-1400

أعداد المعتقلين تعسفيًا التي تم تداولها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي

بحسب المعلومات الأولية التي حصل عليها الباحثين الميدانيين

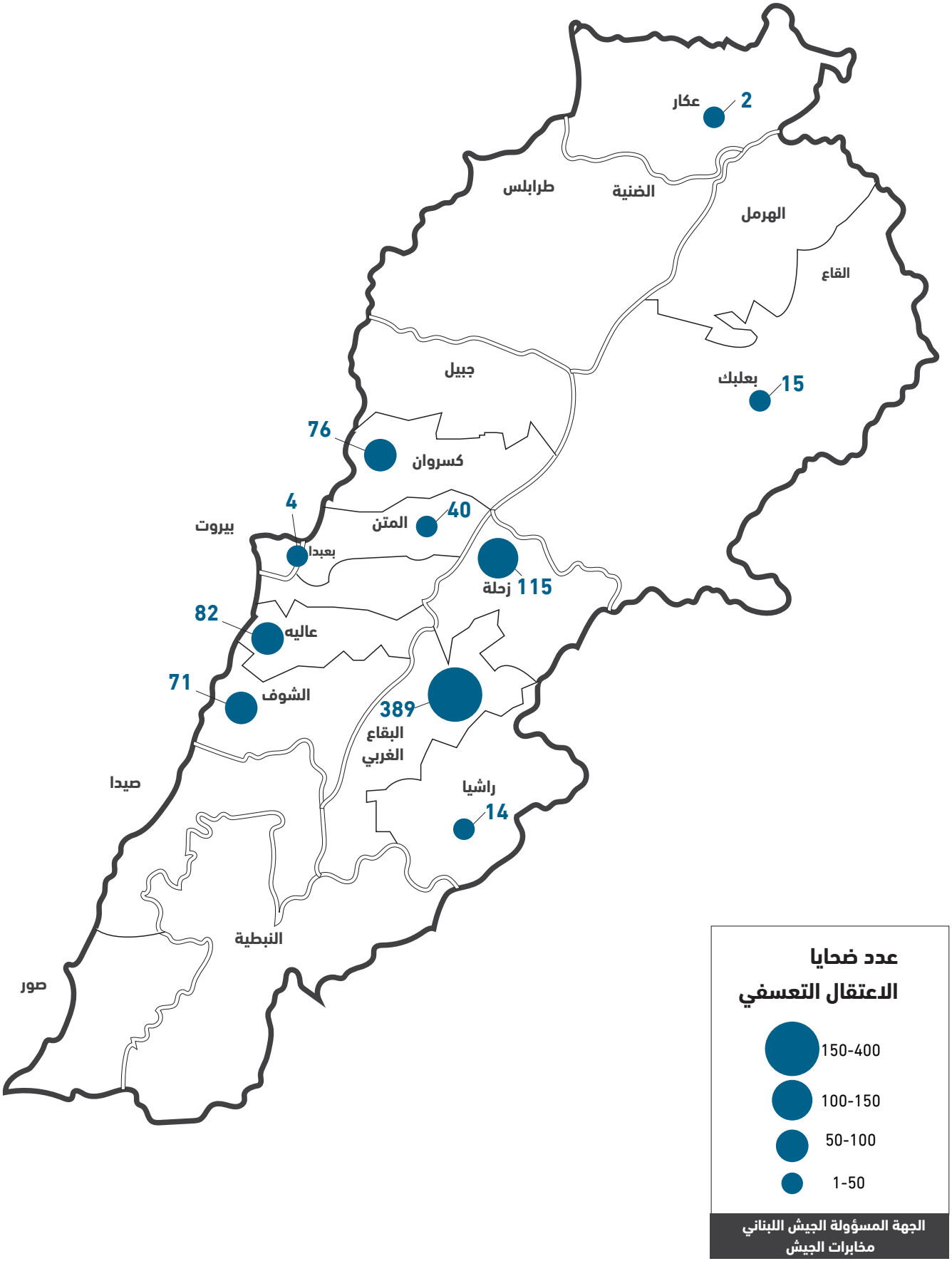
عكار
2
طرابلس
الضنية
الهرمل
القاع
جبيل
بعلبك
15
76
كسروان
4
بيروت
المتن
40
بعبدا
زحلة
115
82
عاليه
71
الشوف
389
البقاع
الغربي
راشيا
14
صيدا
النبطية
صور
عدد ضحايا
الاعتقال التعسفي
150-400
100-150
50-100
1-50
الجهة المسؤولة الجيش اللبناني
مخابرات الجيش

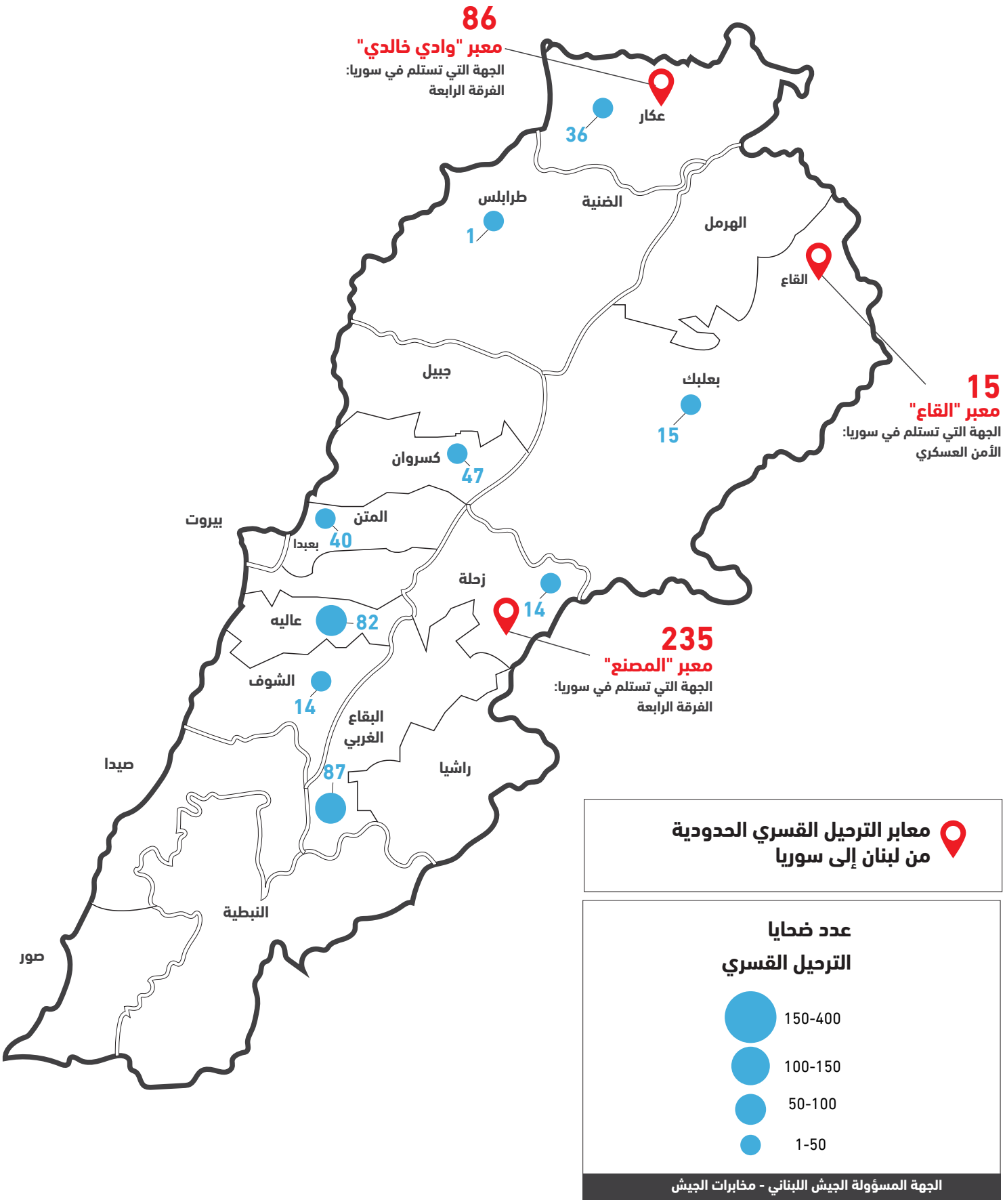
86
معبر "وادي خالدي"
الجهة التي تستلم في سوريا:
الفرقة الرابعة
عكار
36
طرابلس
1
الضنية
الهرمل
القاع
15
معبر "القاع"
الجهة التي تستلم في سوريا:
الأمن العسكري
جبيل
بعلبك
15
كسروان
47
بيروت
المتن
40
بعبدا
زحلة
14
235
معبر "المصنع"
الجهة التي تستلم في سوريا:
الفرقة الرابعة
عاليه
82
الشوف
14
البقاع
الغربي
87
راشيا
صيدا
النبطية
صور
معابر الترحيل القسري الحدودية
من لبنان إلى سوريا
عدد ضحايا
الترحيل القسري
150-400
100-150
50-100
1-50
الجهة المسؤولة الجيش اللبناني - مخابرات الجيش

تستخدم السلطات اللبنانية ذريعة عدم امتلاك الإقامات القانونية أو دخول الأراضي اللبنانية بشكل غير شرعي لتبرير الاعتقالات وعمليات الترحيل. ومع ذلك، لم تتوافق هذه الشروط مع جميع الضحايا الذين تم اعتقالهم أو ترحيلهم. فقد تم اعتقال 17 شخصًا من بين 808 رغم امتلاكهم إقامات قانونية صالحة وسارية المفعول، وتم ترحيل 12 شخصًا من بين 336 رغم امتلاكهم إقامات قانونية صالحة في لبنان. هذا يتعارض مع المبررات التي تُقدمها السلطات اللبنانية لتبرير حملات المداهمة والاعتقال والترحيل.

بعض اللاجئين الذين تم ترحيلهم قسرًا دخل بطريقة نظامية إلى الأراضي اللبنانية وانتهت إقامتهم القانونية، ومنهم من دخل بطريقة غير نظامية، وغالبيتهم مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR). ومن الجدير بالذكر أنه أثناء اعتقالهم تعسفيًا تمهيدًا لترحيلهم قسريًا تعرض عشرات اللاجئين لإساءة المعاملة والضرب، وتم تسليمهم عبر ثلاث معابر حدودية، هي "وادي خالد" و"المصنع" و"القاع" إلى السلطات السورية بشكل مباشر

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يُعرف مصير معظم اللاجئين المرحلين البالغ عددهم 336، لكن استطاع مركز وصول معرفة أنه تم إلحاق اثنين منهم بالخدمة العسكرية الإلزامية بسبب تخلفهم، وطُلب مراجعة الأمن العسكري لشخصين آخرين بسبب تخلفهم عن الخدمة العسكرية أيضًا. وتم اعتقال شخصين وتحويلهما إلى ثكنة عسكرية ثم إرسالهما إلى فرع فلسطين بسبب انشقاقهما عن صفوف جيش النظام سابقاً.

يتعرض العديد من اللاجئين - الذين يتم ترحيلهم خارج الحدود اللبنانية - للاستغلال المادي من قِبَل مهربي البشر لتمكينهم من العودة مرة أخرى إلى لبنان، فقد قال 75 شخص من المرحلين بأن السلطات السورية أعادت تسليمهم إلى المهربين الذين تفاوضوا معهم لإعادتهم إلى لبنان لقاء مبالغ مالية. وهذا يضعهم في خطر كبير وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى الموت. ومع ذلك، فإن المخاطر الأمنية في سوريا تجبر العديد من اللاجئين على اللجوء إلى طرق غير نظامية للعودة إلى لبنان بعد ترحيلهم إلى سوريا، وعلى الرغم من وجود عصابات جرائم الاختطاف في المناطق الحدودية، يعتبر هذا الخيار الأكثر أمانًا من عودتهم إلى سوريا بالنسبة لبعض اللاجئين.

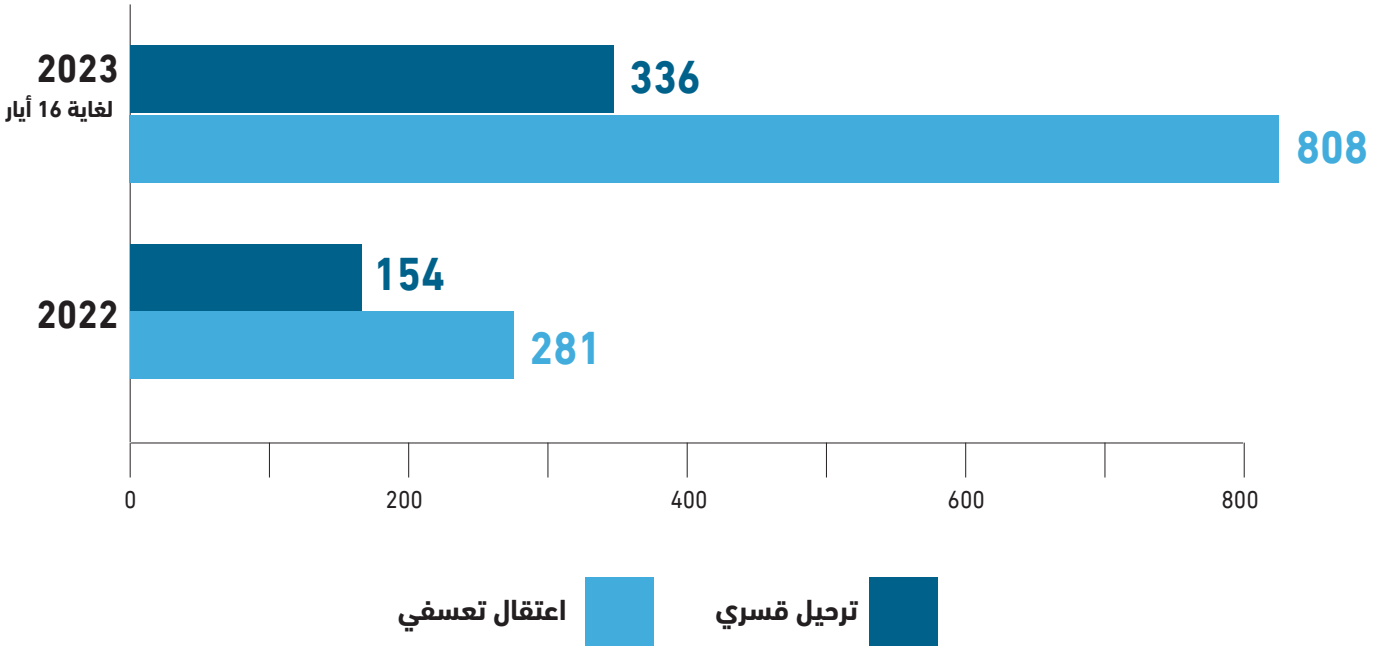

مقارنة بين الأعوام من حيث الترحيل القسري والاعتقال التعسفي

شهادات ضحايا وناجين

يتجاهل لبنان مدى الظروف الصعبة للاجئين وعدم وجود أي خيارات للعودة الطوعية والآمنة والكريمة، كما يتجاهل مؤسسات الأمم المتحدة وتقاريرها التي تفنّد أوضاعهم في لبنان وأوضاع السوريين داخل سوريا، فأدلّة استخدام لبنان اللاجئين كـ أرقام، وملف قضيتهم كـ ورقة ضغط على المجتمع الدولي للمساومة على الدعم والمصالح السياسية.

إن اللاجئين هم بشر حقيقيون يتمتعون بالشخصية القانونية ويجب توفير لهم كامل الحقوق كما يجب أن يكونوا ضمن دوائر الالتزام بالواجبات القانونية لكل دولة تستضيفهم. وبما أنه لم يصدر أي بيان رسمي من الحكومة اللبنانية حول تجاوزات قام بها أفراد من الجيش اللبناني بتسليم أطفال إلى سوريا تم اختيار جزء بسيط من قصص الشهادات لعرضها:

الشهادة الأولى

في 26 من نيسان/ أبريل 2023، قامت دورية من الجيش اللبناني في دوار الرحاب ضمن مدينة زحلة باعتقال الشقيقان القاصران "محمد" و"سعد" (أسماء مستعارة لدواعي أمنية) تعسّفيًا، من خلال حاجز أمني مؤقت غير منتظم، بسبب عدم حيازتهم على أوراق إقامة قانونية صالحة. حصلت هذه الحادثة عندما كان الشقيقان في طريق عودتهما إلى بيروت بعد قضاء عطلة العيد مع عائلتهما، حيث كانا يعملان في مزرعة في كفردان غربي بعلبك.

بعد الاعتقال التعسفي، تم نقل الشقيقين إلى وجهة غير معروفة، وبعد ذلك تم توثيق ترحيلهما إلى سوريا وتسليمهما إلى الفرقة الرابعة في الجيش السوري، وتعيش العائلة حالة من الذعر والقلق حول سلامتهما ومصيرهما في سوريا. وحتى الآن، لا يوجد أي اتصال مع الشقيقن من قبل عائلتهم ولا توجد أي معلومات عن مصيرهما حتى تاريخ نشر التقرير.

> **"بعد الاعتقال التعسفي، تم نقل الشقيقين إلى وجهة غير معروفة، وبعد ذلك تم توثيق ترحيلهما إلى سوريا وتسليمهما إلى الفرقة الرابعة في الجيش السوري"**

الشهادة الثانية

في 20 من نيسان/ أبريل 2023، قامت دورية مشتركة من الجيش اللبناني والمخابرات بمداهمة أمنية لمكان إقامة "سامر" (اسم مستعار لدواعي أمنية) وعائلته، وهم عائلة لاجئة مكونة من 5 أفراد بما في ذلك الأطفال والنساء. تم واعتقالهم تعسفيًا وترحيلهم قسرًا إلى سوريا، على الرغم من كون "سامر" كان في السلك العسكري وإبلاغه الجيش اللبناني بذلك، وهو منشق عن الجيش السوري منذ العام 2014، وقد يتعرض للخطر المباشر عند تسليمه للسلطات السورية.

تم ترحيل "سامر" وعائلته عبر معبر "المصنع" الحدودي إلى سوريا، وتسليمه وأسرته إلى الفرقة الرابعة في الجيش السوري، وبعد مرور أربعة أيام على توقيفهم لدى الفرقة الرابعة تعرّض "سامر" للاعتقال تعسفيًا وتم نقله إلى "فرع فلسطين" المشهور بتاريخه الإجرامي في دمشق بسبب انشقاقه عن الجيش السوري، بينما تركوا زوجته وأطفاله من دون أي معلومات عن مصيره حتى تاريخ نشر التقرير.

> **"تعرّض "سامر" للاعتقال تعسفيًا وتم نقله إلى "فرع فلسطين" المشهور بتاريخه الإجرامي في دمشق بسبب انشقاقه عن الجيش السوري"**

الشهادة الثالثة

في 22 من نيسان/ أبريل 2023، قامت دورية من الجيش اللبناني بمداهمة أمنية لمجمع سكني يقيم به لاجئون على طريق دير زنون رياق، وقامت باعتقال أربعة عائلات لاجئة مكونة من 15 فردًا بما في ذلك الأطفال والنساء، وترحيلهم قسرًا إلى سوريا، على الرغم من أن بعضهم يملكون أوراق إقامات قانونية صالحة، وجميعهم مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، إلا أنه تم ترحيلهم وتسليمهم إلى الأمن العسكري السوري.

بعد عدة ساعات من اعتقالهم في مدينة حمص، قام الأمن العسكري بإطلاق سراح النساء والأطفال، وأبقى على اعتقال شابان بسبب تخلفهم عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، من دون توفر أي معلومات حول مصيرهم، وتم إعطاء مهلة مدتها 15 يومًا لشابين آخرين لمراجعة الأمن العسكري.

الشهادة الرابعة

في 27 من نيسان/ أبريل 2023، قامت دورية مشتركة من الجيش اللبناني ومخابراته بمداهمة أمنية في الساعة الخامسة صباحًا لعدد من مخيمات اللاجئين السوريين في البقاع الغربي، وقاموا بتفتيش المخيمات واعتقال تعسفي لكل لاجئ دخل إلى الأراضي اللبنانية بطريقة غير نظامية، وكل لاجئ لا يمتلك أوراق إقامة قانونية صالحة. ومن ضمن اللاجئين الذين تم اعتقالهم، طفلين قاصرين يبلغ عمر الطفل الأول 11 عامًا ويبلغ عمر الطفل الثاني 14 عامًا، رغم دخول أسرتهم إلى لبنان بطريقة نظامية.

اعترض أهل الطفلان على اعتقالهما خلال المداهمة الأمنية، فقامت دورية الجيش بضربهم وإساءة معاملتهم وإهانتهم بأسلوب تمييزي. وفي مساء يوم الحادثة اتصل أحد الطفلين بوالده ليخبره أنهما تم ترحيلهما قسرًا إلى الجانب السوري وتسليمهما إلى الفرقة الرابعة في الجيش السوري، في الوقت الذي لم يكن لدى الطفلين أي مأوى في سوريا، ولم يكن بحوزتهم أي أموال لشراء احتياجاتهم الأساسية من الغذاء أو البطانيات تقيهم من برودة الطقس، ولا يعلم أهل الطفلين عنهم أي معلومات أخرى حتى تاريخ النشر التقرير.

الشهادة الخامسة

في 19 من نيسان/ أبريل 2023، قامت دورية مشتركة من الجيش اللبناني ومخابراته في جبل لبنان بمداهمة لأحد مخيمات اللاجئين واعتقال ثلاثة أخوة بشكل تعسفي، وتم نقلهم إلى ثكنة عيتات العسكرية في جبل لبنان، وقام الجيش بالتحقيق معهم لمدة 12 ساعة، بعد ذلك، تم نقلهم بمركبات عسكرية إلى معبر "المصنع" الحدودي، وترحيلهم قسرًا من خلال تسليمهم إلى حاجز أمني يتبع إلى الفرقة الرابعة في الجيش السوري.

على الحدود السورية- اللبنانية تم تجميع الأخوة في نقطة عسكرية سورية مع حوالي 90 شخصًا من منطقة واحدة، وتم اعتقالهم تعسفيًا لمدة 7 أيام، خلال فترة الاعتقال هذه، تم معاملة المعتقلين بطريقة لا إنسانية ومهينة، وكل معتقل مطلوب لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية تم التحقيق معه لمدة تجاوزت الساعة.

وبعد الانتهاء من التحقيق، تم نقل المعتقلين إلى المعبر الحدودي السوري "جديدة يابوس"، وتم إجراء تسوية لجميع المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، ومن ثم إدخالهم إلى الأراضي السورية بشكل نظامي، وإعطائهم مهلة لمدة 10 أيام قبل الالتحاق بصفوف الجيش، وتم توزيعهم عبر الحافلات إلى عدة محافظات سورية.

> **خلال فترة الاعتقال ، تم معاملة المعتقلين بطريقة لا إنسانية ومهينة، وكل معتقل مطلوب لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية تم التحقيق معه لمدة تجاوزت الساعة**

كتلة عوامل تعزز سياسات الترحيل القسري

يُعتبر اللاجئون السوريون في لبنان من الفئات الأكثر ضعفًا، حيث لا يوجد جهة قانونية تحميهم أو تمثّلهم في المفاوضات أمام الحكومة اللبنانية وأن مفوضية اللاجئين تتعرض لضغوطات أساسًا من قبل لبنان. إضافة إلى ذلك، لبنان لا يعترف بهم كـ لاجئين لأسباب سياسية وأمنية، فيعتمدون في غالب الأحيان على المساعدات الإنسانية، نتيجة للتحديات التي يواجهونها بسبب الإجراءات التمييزية التي تسمح بها الحكومة اللبنانية، مثل عدم السماح لهم بالعمل إلّا في قطاعات محددة كـ الزراعة والنظافة والبناء، أو السماح للسلطات المحلية أو الأجهزة الأمنية بتدمير منازلهم أو ممتلكاتهم الشخصية من دون محاسبة. وعلى الرغم من أن اللاجئين لا يشكلون خطرًا على أمن لبنان، وليس من المناسب إعادتهم قسرًا بشكل ممنهج إلى بلاد هربوا منها ولا تضمن لهم حياة كريمة، إلا أن هناك عدة عوامل تزيد من تكرار وتصاعد عمليات الترحيل القسري، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

عوامل قانونية:

ينظر القانون اللبناني – حسب تجاهله قرار مجلس الدفاع الأعلى - إلى اللاجئين السوريين من غير الحاملين لوثائق الدخول أو أوراق الإقامة في لبنان على أنهم "غير شرعيين"، وهذا التوصيف يجرّد اللاجئين من شخصيتهم القانونية في البلاد، تنطبق هذه الحالة على من يعبر الحدود غير الرسمية أو من لم يتمكن من تجديد أوراق إقامته، وبذلك، يشعر اللاجئون السوريون الذين لم يستطيعوا الحصول على إقامات صالحة في لبنان أنهم مُقحمون في وضع الوجود غير القانوني في لبنان، ويشعرون أنهم مجبرون على الحد من تحركاتهم خوفًا من تعرضهم للاعتقال التعسفي أو الترحيل القسري إلى سوريا.

ولمحدودية الصفة القانونية للاجئين السوريين في لبنان تبعات سلبية مباشرة تؤثر على قدرتهم على الوصول إلى الحماية والمساعدات طيلة مدة إقامتهم في لبنان، تزيد محدودية الصفة القانونية أيضًا من مخاطر الإساءة والاستغلال والترحيل القسري، فالقانون اللبناني لا يسمح بتقديم شكوى في وحدات الدرك من دون إبراز أوراق إقامة قانونية.

منعت الحكومة اللبنانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين (UNHCR) بتسجيل المزيد من اللاجئين السوريين بعد عام 2015، ومع ذلك فإن اللاجئين المسجلين ليس لديهم أي حماية تمنحها لهم مفوضية اللاجئين، فالتسجيل لدى المفوضية يتيح بعض الخدمات القانونية، لكنه لا يمنح اللاجئين الحق في طلب اللجوء أو الحصول على الإقامة القانونية أو يمنحه صفة طالب لجوء أو "لاجئ"، وهذا ما يجعل اللاجئين في وضع لا يخلو من المخاطر والتحديات الأمنية.

أيضاً تقوم السلطات اللبنانية بحجز الوثائق الرسمية الخاصة باللاجئين خلال اعتقالهم تعسفيًا، ويؤثر احتجاز الوثائق من قبل أي سلطة من دون مبرر قانوني وبديل فعّال على الحق في الشخصية القانونية، وجميع الحقوق الأخرى التي تتأثر بالضرورة بهذه المصادرة أو الحرمان، منها حرّية التنقل وحق العمل وحق الاستشفاء، ومن شأن حجز الوثائق الرسمية التمهيد لترحيل ضحايا هذا الانتهاك قسرًا إلى سوريا.

تعتبر عمليات الإخلاء القسري وهدم أماكن سكن اللاجئين، التي يوثقها ACHR، خطيرة للغاية، إذ أنها تؤثر بشكل مباشر على حقهم في الحصول على مأوى كريم والشعور بالأمن، وقد تتسبب في تعرضهم للتهجير القسري والعديد من المخاطر الأخرى المحتملة، بما في ذلك فقدان المأوى والحرمان من وسائل المعيشة الأساسية وعدم القدرة على الوصول إلى مصادر الأمان والاحتياجات الأساسية.

وعلى الرغم من أن لبنان ملزم بمبدأ عدم الإعادة القسرية، فإن السلطات اللبنانية لا تزال مستمرة في سياساتها بتنفيذ الترحيل القسري وذلك بواسطة الجيش اللبناني عبر نقل اللاجئين إلى المعابر الحدودية مع سوريا، وقد صدر بتاريخ 15 من نيسان/ أبريل 2019 عن المجلس الأعلى للدفاع في لبنان قرارًا[6] يقضي بترحيل اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير نظامية بعد تاريخ 24 من نيسان/ أبريل 2019، إن هذا القرار يهدد أعدادًا كبيرة من اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير نظامية، ولا يملكون إثباتات لدخولهم إلى لبنان قبل التاريخ المذكور.

أيضاً يعاني اللاجئون من نقص في الحقوق الإنسانية الأساسية بسبب عدم وجود حل جدّي لوضعهم القانوني. في 26 نيسان/ إبريل الماضي، عُقد اجتماع وزاري ترأسه رئيس الحكومة اللبنانية الحالية، نجيب ميقاتي، لمناقشة التطورات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية "للنازحين" السوريين في لبنان. أكد الاجتماع تطبيق الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها بموجب قرار المجلس الأعلى للدفاع 2019، مما يؤدي إلى تعرض اللاجئين للمزيد من للاستغلال الاقتصادي والابتزاز، وإضعاف موقفهم أمام القانون.

عوامل مجتمعية:

خلال نيسان/ إبريل الماضي، باتت عمليات الترحيل القسري بحق اللاجئين السوريين ظاهرة خطيرة تستدعي الانتباه من قبل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في لبنان، لكن في كثير من الأوقات كانت التصريحات في السياق السياسي التي رصدها ACHR كفيلة بإشعال التوتر بين اللاجئين والمجتمع المضيف، كما أسهمت وسائل الإعلام المحلية بتغذيتها بشكل متكرر[7].

أنتج التحريض وخطاب الكراهية منشورات توزعت على مواقع التواصل الاجتماعي في إطار حملة لمناهضة تواجد اللاجئين في لبنان، بأسلوب عدائي وتمييزي في كثير من الأحيان، حيث يرى بعض الساسة اللبنانيين أن هؤلاء اللاجئين يمثلون تهديدًا كبيرًا للاقتصاد والبُنى التحتية والتماسك الاجتماعي للبلاد. أيضًا تهدد تلك الحملات سواء عبر وسائل الإعلام أو مواقع التواصل السلم المجتمعي في لبنان، ما يعني ضرورة معالجتها وإيقافها.

> **باتت عمليات الترحيل القسري بحق اللاجئين السوريين ظاهرة خطيرة تستدعي الانتباه من قبل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في لبنان**

عوامل اقتصادية:

تعد الأزمة المصرفية في لبنان والتي بدأت ملامحها تتوضح في العام 2019، العامل الأبرز الذي أثر بشكل خطير على الظروف المعيشية للاجئين السوريين خلال الأعوام القليلة الماضية، وما تلاها من انهيار لقيمة الليرة اللبنانية، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، ما نتيج عن انخفاض القيمة الحقيقية للدخل الذي يكسبه اللاجئون السوريون.

كما أدت الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد إلى ارتفاع حاد في إغلاق العديد من المحال التجارية الخاصة باللاجئين السوريين، وتسريح العمالة اللاجئة، ما سبب بارتفاع معدل البطالة بين اللاجئين.

عوامل سياسية:

منذ بداية تدفق اللاجئين السورين إلى لبنان قبل عقد كامل، كانت الحكومة اللبنانية تستخدم ملف اللاجئين كورقة بارزة للضغط على المجتمع الدولي لاستجرار التمويل ودعم اقتصاديات الدولة، بالتزامن مع ارتفاع وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان بحق اللاجئين وغياب النية الجدية للسلطات اللبنانية بالالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية بعدم انتهاك حقوق اللاجئين أو إعادتهم قسريًا إلى بلادهم غير الآمنة حتى الآن.

ومنذ أن بدأت الحكومة السورية في إعادة بسط سيطرتها على معظم مناطق البلاد في عام 2016، يتعرّض اللاجئون السوريون لضغوطات متزايدة لإجبارهم على العودة من لبنان، حيث تم تطبيق سياسات أكثر صرامة في إدارة الحدود، ففي القرار الصادر كانون الثاني/ يناير من عام 2015، أنهى لبنان سياسة الإعفاء من التأشيرة[8]، وطلب رسميًا من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتوقف عن تسجيل اللاجئين السوريين. ونفّذ الأمن العام اللبناني، شروطًا تقييدية ومكلفة في موضوع تجديد الإقامة للاجئين السوريين.

سوريا غير آمنة

في الوقت الذي تستمر فيه السلطات اللبنانية في سياستها الممنهجة لإعادة اللاجئين السوريين من أراضيها إلى ديارهم، لا تزال الأعمال العسكرية مستمرة داخل سوريا، ضمن الانتهاكات المرتكبة في سياق النزاع المسلح هناك، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان أبرزها الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي، حيث لا تزال مخاوف الانتقام وغيرها من الأمور المتعلقة بحماية المدنيين في سوريا تؤثر في قدرة الأفراد على عيش حياة آمنة وكريمة.

بحسب تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، الصادر في 12 من أيلول/ سبتمبر 2022، أسفرت جميع حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين تقريبًا التي تم التحقيق فيها ضمن التقرير عن حالات اختفاء قسري[9]، ووقعت هذه الحالات في محافظات درعا وحمص والقنيطرة وريف دمشق والسويداء، وتورطت فيها قوات الأمن السوري، بما في ذلك إدارة المخابرات العسكرية السورية والشرطة العسكرية.

ويرجح التقرير إلى أن النزاع في سوريا الذي بلغ عامه الـ 12، قد تتزايد تهديداته بتنفيذ المزيد من العمليات العسكرية والأنشطة الإرهابية، ففي حين تسيطر الحكومة السورية على حوالي 63% من الأراضي[10]، بدعم من القوات الروسية والإيرانية وغيرها من القوات الأجنبية، تسيطر الفصائل العسكرية المعارضة على أراضٍ ومراكز سكنية كبيرة في شمال غربي وشرقي سوريا، وتحتفظ كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بسيطرة فعلية على أجزاء من الأراضي السورية، فضلًا عن استمرار إسرائيل احتلالها لأراضٍ سورية جنوبي البلاد.

يستمر غياب الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، خصوصًا في جنوب البلاد في محافظة درعا، حيث قُتل العشرات من قادة المعارضة السابقين والموظفين الحكوميين العسكريين والأمنيين، ولم تنجح أي تسوية في تهدئة التوتر الأمني القائم، خصوصًا أن عملية إعادة تموقع القوات الروسية، شأنها في ذلك شأن استمرار الاعتماد على الميليشيات والجماعات المسلحة التابعة للحكومة السورية، والمتورطة من جهات أخرى، في تجارة المخدرات التي ما زالت مزدهرة في المنطقة، وهذه المعطيات كلها تظهر بشكل واضح هشاشة الترتيبات الأمنية الحالية.

وفي إدلب وغربي حلب، تستمر الأعمال العسكرية وعمليات العنف، بالتزامن مع القصف المتبادل بالقنابل بين القوات الموالية للحكومة السورية وفصائل المعارضة المسلحة، بما في ذلك "هيئة تحرير الشام"، والمصنفة على أنها جماعة إرهابية من قبل الأمم المتحدة.

كما تواصل الشرطة العسكرية وألوية الجيش الوطني السوري (فصائل سورية مسلحة معارضة) اعتقال الأفراد الذين يزعم أن لهم صلات بوحدات الشعب الكردية، في الوقت نفسه، يخضع المدنيون في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمالي سوريا لجرائم الاختطاف والتجنيد القسري، منهم النساء والأطفال، خصوصًا في العامين الماضيين.

وفي مقابل استمرار النزاع المسلح، يعاني السوريون من تدهور اقتصادي بلغ أقصاه وامتد لأكثر من عقد من الزمن، تفاقم بسبب الفساد الحكومي وجائحة "كوفيد- 19" (كورونا)، والعقوبات الغربية، والأزمات الاقتصادية في لبنان، ما يجعل الوضع الاقتصادي والمعيشي والإنساني في أسوأ حالاته منذ بداية النزاع.

ويتعرض الأطفال في سوريا للعمل بالسخرة في سياق المصاعب الاقتصادية الشديدة، النازحون معرضون بشكل خاص للاستغلال الجنسي والاستغلال في أماكن العمل والاتجار بالبشر[11] حتى في المناطق تُعد مستقرة نسبيًا والتي تسيطر عليها الحكومة السورية، حيث يعتمد الوصول إلى العمل والاستثمار غالبًا على الانتماءات الشخصية أو السياسية أو المجتمعية.

وعلى الرغم من الإدانات الجنائية المهمة التي حصلت في دول أوروبية في سياق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا، لم يتم إجراء أي مساءلة شاملة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة السورية وفصائل المعارضة المسلحة والجماعات المشمولة بقائمة الإرهاب والقوى الأجنبية.

تعد العودة الطوعية، الآمنة، الدائمة، والتي تُصان فيها الكرامة، أحد حلول قضايا التهجير واللجوء، وهي ضمن مبادئ نظام اللاجئين الدولي، إلا أن هذه العودة قد تكون في بعض الأحيان سابقة لأوانها، ضمن أفق مشوّش، وغير واضح الملامح القانونية، مثل الوضع في سوريا ضمن تلك المعطيات الأمنية والسياسية والحقوقية غير المناسبة لعودة اللاجئين إلى بلادهم، فضلًا عن إعادتهم قسرًا إليها، ورغم جميع جهود الحكومة اللبنانية في سياسة ترحيل اللاجئين قسرًا، وبالتالي فإن الظروف الحالية في سوريا ليست مواتية للعودة الطوعية بأمان وكرامة، حيث لا تزال المناطق في سوريا تعيش حالة أمنية معقدة، وتواجه خطر العمليات العسكرية والاعتقالات التعسفية، مع غياب الاستقرار الأمني كأحد المرتكزات المهمة والممكِنة لكل من "التعافي المبكر" والعودة الآمنة للاجئين والنازحين.

القوانين الدولية والمحلية في ضوء عمليات الترحيل القسري

يلتزم لبنان بعدة تشريعات محلية ودولية معنية بالنص على احترام وحماية والإيفاء بحقوق الإنسان وتجريم والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان لا سيما الفئات المهمشة، والتي تتضمن اللاجئين السوريين.

وتأتي عمليات الترحيل القسري مخالفة لالتزامات لبنان بموجب القوانين المحلية والمعاهدات الدولية بعدم ترحيل أي لاجئ مقيم في أراضيها إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه لمخاطر الموت أو التعذيب أو الاضطهاد.

وعلى الرغم من أن لبنان غير موقّع على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أن ذلك لا يعفيه من التزاماته الأخرى على الصعيد الدولي، فنصت المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[12] على أن "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى، أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد"، كما تنص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[13] على تجريم الترحيل القسري، بأنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذًا لقرار اتخذ وفقًا للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم".

يلتزم لبنان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحظر خطاب الكراهية ضد اللاجئين، بموجب المادتين 19 و20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 4 من اتفاقية القضاء على التمييز العنصري[14].

كما يلتزم لبنان بتمكين اللاجئين من الوصول إلى العدالة من أجل الانتصاف من دون أي تمييز، وهذا يشمل الحق في دراسة طلبات اللاجئين بشكل فردي، والحق في اللجوء إلى القضاء للاعتراض على الترحيل القسري واستئناف الحكم الصادر في هذا الخصوص.

وتنص المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب[15] (1984) على أنه "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده، أو تسلمه إلى دولة أخرى إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو للاعتقاد بأنه تحت خطر التعرض للتعذيب".

كما ينص قانون الأجانب الذي دخل حيز التنفيذ في لبنان[16] عام 1962، في مادته 26 على أن "لكل أجنبي موضوع ملاحقة أو محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية، أو مهددة حياته أو حريته لأسباب سياسية، يمكن أن يطلب منحه حق اللجوء السياسي"، وتنص المادة 32 من القانون نفسه على أن "قرار الترحيل بحق الأجانب الذين دخلوا خلسة محصور بالقضاء الجزائي بعد حصول الأجنبي على محاكمة عادلة يتسنى له خلالها تقديم الدفاع المناسب ضد عقوبة الترحيل".

الخاتمة والتوصيات:

تعد عمليات الترحيل القسري من الانتهاكات الخطيرة التي تمس حقوق الإنسان وتخرج عن إطار القانون والعدالة، وتتطلب جهودًا حكومية ومجتمعية متكاملة لمكافحتها وحماية المجتمع من خطرها. ويتطلب مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تعاونًا متكاملًا من السلطات اللبنانية والمجتمع المدني وتعزيز الجهود القانونية والأمنية في هذا الصدد، كما يتعيّن على الحكومة اللبنانية تحمّل مسؤولياتها في حماية اللاجئين السوريين وتعزيز القرارات والتشريعات القانونية المتعلّقة بمكافحة عمليات الترحيل القسري، ويدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ قرارات صارمة لمتابعة ملف الترحيل القسري على محمل الجد لتعزيز حقوق الإنسان في البلاد، كما يحث المجتمع الدولي والجهات المانحة على التدخل في قضايا اللاجئين بشكل مباشر والعمل مع المجتمع المدني المحلي.

يوصي مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) ما يلي:

الحكومة اللبنانية

- حثّ القوى العسكرية والأجهزة الأمنية بالالتزام بالاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية، وأهمّها الالتزام بالمادّة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب التي يضمنها الدستور، منح اللاجئين حق الحماية القانونية وعدم ترحيلهم إلى سوريا قسرًا.
- إيقاف الخطة المعلنة بإعادة 15 ألف لاجئ شهريًا، والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، باعتبار سوريا بلدًا غير آمن، وإلغاء جميع القرارات التي تسمح بترحيل اللاجئين بما فيه القرار الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع رقم 50/أع/م ج اد/س تاريخ 15 نيسان/أبريل 2019 وقرار المدير العام للأمن العام رقم 43830/ق.م.ع تاريخ 13 أيار/مايو 2019.
- التوقف الفوري عن المشاركة في التحريض الإعلامي بحق اللاجئين من قبل أعضاء برلمانيين و/أو أحزابهم، وزراء أو المسؤولين السياسيين.
- مراقبة جميع الإجراءات التمييزية وإلزام البلديات بالعودة إلى وزارة الداخلية والبلديات حول إصدارات غير قانونية.
- تحمّل المسؤولية في وضع سياسات واضحة لكيفية التعامل مع اللاجئين والقادمين من سوريا بما يتوافق مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان بالقانون الدولي.
- السماح للضحايا المهددين بالترحيل بالطعن في تلك القرارات الصادرة بحقّهم لدى المراجع القضائية المختصّة وفقًا لما تقضي به القوانين المحلية.
- منح جميع اللاجئين المقيمين على الأراضي اللبنانية الحق في طلب إقامات قانونية والطعن بقرار الرفض من دون فرض شروط تعجيزية تحرمهم من ممارسة هذا الحق.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

- تفعيل دور مكتب الحماية التابع للمفوضية، وتوفير التمثيل القانوني، وضمانة التواجد وإمكانية الوصول في جميع أنحاء البلاد، والإجابة على الطلبات العاجلة لمساعدة اللاجئين السوريين المعرضين لخطر الترحيل.
- التأكد من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستعطي الأولوية دائمًا لحماية اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل إلى سوريا بناء على طلب للحصول على بيانات فردية من قبل الحكومة اللبنانية.
- العمل مع شركاء عالميين لزيادة مسارات إعادة التوطين أو الحماية المؤقتة في البلدان الثالثة، وخاصة تلك المعرضة للخطر بشكل خاص أو المعرضة لانتهاكات الحقوق في لبنان.
- العمل على توفير المأوى للاجئين الذين يفتقرون إلى الأمان في أماكن إقامتهم.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني لتطوير خطة شاملة ودائمة لتنظيم إقامة اللاجئين في لبنان وحماية اللاجئين المعرضين للخطر في سوريا.
- التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) حول أوضاع المرحلين إلى سوريا وتقديم المساعدة لهم ولأهالي ضحايا التعذيب في رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة اللبنانية.
- إجراء عملية تقييم مناسبة للاحتياجات لتسجيل/ تعليق اللاجئين في لبنان، باتباع البروتوكولات الإجرائية الرسمية لدعم وجودهم القانوني في البلد.

المجتمع الدولي والجهات المانحة

- العمل على الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرارات صارمة لمكافحة الترحيل القسري، وحماية حقوق الإنسان في لبنان، ودعوة لبنان بالتراجع عن قرارات الترحيل القسري والاعتقالات العشوائية الدورية بحق اللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحاميين.
- تعزيز دور المجتمع المدني في عملية مراقبة حقوق الإنسان في البلاد، وإتاحة فرص أكبر لاستعراض حالة حقوق الإنسان في المؤتمرات الدولية.

المراجع

[1] وزير المهجرين اللبناني، عصام شرف الدين، الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية، 4 من تموز/ يوليو 2022، https://cutt.us/Pn8An.

[2] Syria's war economy exacerbates divide between rich and poor, November 6, 2018, https://cutt.us/me1zi.

[3] Global Detention Project, "Country Detention Report Immigration on Detention in Lebanon: Deprivation of Liberty at the Frontiers of Global Conflict", February 2018, https://bit.ly/3IUEq9q.

[4] "المفكرة القانونية": شورى الدولة يبطل قرار الأمن العام بتعديل شروط دخول وإقامة السوريين في لبنان: درسٌ بليغ في الشرعية، 6 من آذار/مارس 2018، https://cutt.us/r2z0A.

[5] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 26 من أيلول/ ديسمبر 2018، https://cutt.us/rYILR.

[6] تقرير المفكرة القانونية، "مجلس الدفاع الأعلى يورط لبنان في ترحيل اللاجئين السوريين: ممارسات مخالفة لحكم القضاء والقانون"، 29 من أيار/ مايو 2019، https://cutt.us/nfSnu

[7] وكالة نيوز ليبانون": وزير الشؤون الاجتماعية: سنصبح لاجين في لبنان إن لم يتم معالجة ملف النازحين السوريين، 19 من نيسان/ إبريل 2023، https://cutt.us/A3g1N.

[8] " هيومن رايتس ووتش"، تقرير "أريد فقط أن أعامل كإنسانة"، كانون الثاني/ يناير 2016، https://cutt.us/Epg8T.

[9] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا، 12 أيلول/ سبتمبر 2022، https://cutt.us/n8HWj.

[10] مركز "جسور للدراسات"، تقرير حول "خريطة السيطرة العسكرية في سورية نهاية 2022 وبداية 2023"، 2 من كانون الثاني/ يناير 2023، https://cutt.us/LsyNe.

[11] SDF kidnaps dozens of orphans and hundreds of youths in eastern Syria, 18 Sep 2019, https://cutt.us/DykiC

[12] لإعلان العالمي لحقوق الإنسان، https://cutt.us/XuhQF.

[13] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، https://cutt.us/jMKAW.

[14] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، https://cutt.us/V5JAJ.

[15] اتفاقية مناهضة التعذيب، https://cutt.us/wlLoV.

[16] قانون الأجانب الذي دخل حيز التنفيذ في لبنان، https://cutt.us/DUpXZ.

لبنان يتجاوز حقوق الإنسان بترحيل اللاجئين قسراً

Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)